الأندلس قبل الفتح الإسلامي

الأندلس هي شبه الجزيرة المعروفة باسم أسبانيا، وقد كانت أسبانيا في ذلك الوقت الذي امتدّ فيه سلطان العرب إلى الشواطئ القريبة منها، وإلى الجزر المجاورة لها، خاضعة لنير القوط، وكانت قبل ذلك بنحو ثلاثة قرون كإفريقية، ولاية رومانية تخضع لسلطان روما.

يقول المستشرق الهولندي رينهرت دوزي[١]:

«كانت أسبانيا وقت أن تطلعت إليها أنظار المسلمين شديدة الضعف، ميسرة تمامًا على من يغزوها، ويرجع ذلك إلى ما كان عليه مجتمعها من وضع مؤلم، يتسم بالوهن الذي لم يكن جديداً عليها، بل كان متأصلاً فيها منذ وقت بعيد، فلم تكن تفترق في شيء – أيام كانت ولاية رومانية – عن بقية الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية أيام كانت تحت حكم القياصرة الأواخر من حيث الوضع المحزن، حتى ليقول أحد كتاب القرن الخامس للميلاد أنه لم يعد للإمبراطورية من كل ما كانت تملكه سوى الاسم، أضف إلى هذا أننا نجد فيها قلة من الأثرياء يملكون مساحات شاسعة من الأراضي المعروفة باسم «لاتيفونديا» شبه الإقطاعية، وتقوم إلى جانبهم فئة ضخمة من البرجوازية المنهارة والعبيد ورقيق الأرض، على أن الأثرياء وأصحاب الامتيازات وجميع الذين يشغلون المناصب السامية في الإمبراطورية وهم الذين انفردوا وحدهم دون سواهم بأن يسموا بالأمراء، والذين كانوا ينفردون بأن تنسب إليهم ألقاب الشرف.

وكان هؤلاء كلهم معفون من جميع أنواع الضرائب التي تحملت عِبْأها

---

(١) «المسلمون في الأندلس» تاليف رينهرت دوزي – ترجمة وتعليق د/ حسن حبشي – ط مصر – هيئة الكتاب جـ ١ ص ٢٧ .

الطبقة الوسطى وحدها، كما كان هؤلاء المتميزون يتقلبون في متارف النعيم، ويعيشون عيشة الترف، فيسكنون القصور المطلة على الأنهار الجميلة، والواقعة على سفوح تلال تلاصقها كرمات العنب وأشجار الزيتون، وحيث يقضي أصحابها أيامهم في اللهو والسباحة والمطالعة والقنص والولائم»[١].

أما قصورهم فقد كسيت أبهاؤها بالطنافس الشامية والإيرانية المطرزة الموشاة، فإذا حلّت ساعة الطعام أثقل الخدم الموائد بأشهى أنواع اللحوم وفخر الأنبذة وترى الضيوف متكئين على سُرر مغطاة بمفارش أرجوانية يتطارحون الشِّعْر، ويلقون السمع إلى أجواق العازفين ويتطلعون إلى الراقصات، ولم تؤدِ حياة البلهنية هذه إلاّ إلى مضاعفة بؤس العدد الكبير من أهل البلاد.

أما الطبقة الوسطى المعروفة بالكوريال (أو صغار الملاك) الذين يسكنون المدن ويقومون بتصريف الأمور المحلية فقد كانوا في أشد حالات الضيق من جراء الضرائب الرومانية.

أما النظام الإداري الذي كان مفروضًا فيه حماية الناس من الطغيان، فقد أصبح وسيلة لتحقيق جميع أنواع الاغتصاب والابتزاز، بل صار ضحية له، ذلك أن قسطنطين الأول قطع المصدر الرئيسي لدخل المدن والولايات باستيلائه على ممتلكاتها في نفس الوقت الذي تضخمت فيه المصروفات الحكومية؛ نظرًا لازدياد البؤس العام، ومع ذلك فقد كان مقدَّرًا في أعضاء الكوريال، وأعني بهم سكان المدينة المالكين لقطاع يزيد على خمسة وعشرين فدانًا، ولا ينتمون للطبقة ذات الامتيازات – أن يقوموا بسداد ما يعجز عن سداده الملزمون وذلك بدفعهم إياه من جيبهم الخاص.

وعجز صغار الملاك عن تحطيم هذا الالتزام الذي تأصّل وأضحى كلاًّ موروثًا

---

(١) المصدر السابق ص٢٨.

إلى حدٍ غدوا معه مرتبطين بالأرض ارتباطًا لا يستطيعون معه بيعها دون ترخيص من الإمبراطور الذي كان يُعد نفسه المالك الحقيقي لجميع أراضي الإمبراطورية، ويعتبر رعاياه عمَّالاً بها، وكثيرًا ما دفع اليأس صغار الملاّك إلى ترك وظائفهم وقراهم للانخراط في سلك الخدمة الحربية أو الاسترقاق، غير أن الحكومة – بعينها النفّاذة ويدها الحديدية – كانت قلما تفشل في كشف أمرهم، وإن كشفتهم أعادتهم قسرًا إلى طائفتهم، فإن لم يقدَّر لها النجاح في ذلك أحلت مكانهم رجالاً ذوي سمعة سيئة أو أشرارًا أو هراطقة أو يهودًا أو رجالاً من طريدي العدالة؛ ذلك لأن مرتبة صغار الملاّك أو الكوريال التي كانت في السابق مرتبة شرف وامتياز أصبحت سبة وعقوبة(١).

أمّا بقية الشعب الأسباني (الأندلسي) فكانت إما مزارعين أو عبيدًا، وإن لم تكن العبودية الزراعية قد تلاشت غير أنّه منذ مستهل العهد الاستعماري أخذ الاسترقاق في الانتشار بسبب عاملين أحدهما – ما عاناه الريفيون الأحرار من الفقر والضيق الشديد. وثانيهما – هو ارتقاء أحوال عبيد الأراضي، ومن ثم كانت هذه الحال وسطًا بين الحرية والاسترقاق، الذي لم يكن له في بادئ الأمر من قانون سوى العرف أو التعاقد، ثم أصبح منذ عهد دقلديانوس مسألة نظام عام، ومهمة حكومية وموضوعًا يشغل على الدوام بال الدولة التي اضطرت – بأي ثمن – أن تدفع الفلاحين إلى المزارع المهجورة، وبالجند إلى الجيش، ومن ثم صار لهذا النظام أسلوبه الذي يميزه عن سواه، وأصبح له عسكره وقوانينه الخاصة به، أمّا عُمّار الأراضي الذين كانوا يأخذون جزءًا معينًا من غلته، فقد أصبحوا – من بعض الوجوه – في حال أحسن من الرقيق إذ أُبيح لهم الزواج الذي حُرِّم على الرقيق وصار في استطاعتهم امتلاك الأراضي دون أن يتمكن سيدهم من مصادرة أملاكهم، وإن حُرِّم عليهم التصرف فيها بالبيع دون رضاه، ثم إنهم كانوا في نظر

(١) «المسلمون في الأندلس» رينهرت روزي جـ١ ص٢٩ .

القانون في مرتبة فوق مرتبة الأقنان، فكانوا يدفعون للدولة ضرائب شخصية، وينخرطون في سلك الجيش، لكنهم كانوا يشبهون العبيد في توقيع العقوبات الجثمانية عليهم، ولا يحق لهم التحرر، ولم يكونوا عبيداً للشخص، بل للأرض، فتراهم مرتبطين بالأرض التي يزرعونها - برباط غليظ موروث لا تنفصم عراه، ومن ثم لا يستطيع المالك أن يبيع أرضه من غير عمّارها، أو العمار من غير الأرض التي هم عليها.

أمّا أشد الطبقات بؤسًا فكانت طبقة الرقيق الذين يُباعون أو يتهاداهم أصحابهم كالأنعام والمتاع، وكان عددهم ضخماً إذا قيس بالأحرار، حتى قيل: إن البعض اقترح ذات مرة في مجلس الأعيان تمييز الرقيق بلباس خاص بهم، فرفض القوم اقتراحه «مخافة ألاّ يأبه به رقيقنا»(١).

وقيل أن رجلاً واحداً كان يمتلك أربعة آلاف عبد، وقد أخذ عدد الرقيق في التزايد - بدلاً من النقصان - في أُخريات أيام الإمبراطورية، وكان أحد أهالي غاله (وهي فرنسا الحالية) المسيحيين لديه خمسة آلاف من العبيد، وعند آخر ثمانية آلاف، يُعاملون أقسى معاملة، فقد أمر أحد السادة بجلد عبدٍ له ثلاثمائة جلدة؛ لأنه تركه ينتظر الماء الساخن، غير أن الآلام التي كان يذوقها هؤلاء التعساء على يد سادتهم كانت لا تُقاس قط بما يلاقونه على أيدي رفاقهم الموكول إليهم مراقبتهم (٢).

بعد هذه الصورة التي رسمها لنا المستشرق الهولندي رينهرت روزي في كتابه «المسلمون في الأندلس» نتسائل: ألم يكن الإسلام بتعاليمه وشرائعه السمحة ضرورياً لهذا المجتمع الأندلسي المملوء فساداً من أعلى القمة إلى أسفل القاع؟

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩.

(٢) «المسلمون في الأندلس» تاليف رينهرت روزي جـ١ ص ٣١. ترجمة د/ حسن حبشي.

لقد كان المجتمع الأندلسي (الأسباني) في حاجة ماسة إلى هؤلاء الرجال الذين حملوا العدل على أكفهم وأعناقهم لينشروه في أرض المعمورة كافة بما جاء به دينهم شرائع العدل وفضائل الأخلاق، أما من حيث الجانب السياسي فقد كانت أسبانيا (الأندلس) في الوقت الذي امتد فيه سلطان العرب إلى الشواطئ القريبة، وإلى الجزر المجاورة لها كانت خاضعة لنير القوط وظلمهم، وكانت قبل ذلك بنحو ثلاثة قرون ولاية رومانية تخضع لسلطان روما، فلما اضمحل سلطان روما وغزتها القبائل البربرية الجرمانية في أوائل القرن الخامس الميلادي اقتسمت هذه القبائل أملاك رومة الغربية، واستولت على إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وكانت إسبانيا من نصيب القوط.

obeikandl.com